

واعادة الامور الى نصابها ، فأنني اسحب
اعتراضي على الكلام الذي ابداه الاخ عبد الله
الريماوي واعتقد ان اقتراحه صحيح ، المهم من
ذلك حرصا على سلامة التفسير .

دولة رئيس المجلس
الآن الموضوع مطروح للتصويت

السيد امين شقير
المادة - ٤ -

دولة رئيس المجلس

نعم ، على المادة - ٤ -
(جرت عملية العد)

السيد الامين العام
٢٤ - من ٢٤

دولة رئيس المجلس
الآن ، موافقة ونجح التصويت ، وبقيت
مادة الحكومة ، موافقة .

السيد الامين العام
٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس
ترفع الجلسة الى يوم الاثنين القادم .

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي

اصوات الاعضاء الحاضرين ، والا يعتبر مبلجا
انه صادر بمرادة المجلس ، اذا طرح اي واحد منا
تعديل ، وفي ذهن الاعضاء ان يصوتوا بالموافقة
على الاصل ، لا يوافق على ان يكون اتوماتيكيا
وبمعزل من ارادة الاعضاء . (بشينا) المادة
الاصلية ، هذا غير وارد اصلا بالمجلس ، بل
على العكس ، ولذلك انا اقول ، ان مفهوم
القانون والممارسة ترفض التصويت على المادة
الاصلية ايضا .

دولة رئيس المجلس
سليمان بك .

السيد سليمان القضاء

يا سيدي مع احترامي لقول الزملاء ، اريد
ان اقول ان البحث والنقاش الذي جرى ، عبارة
عن مفاضلة بين النص الاصلي ، وبين البحث
الذي دار في هذه الجلسة من قبل المجلس ، ولذلك
واختصارا للوقت طرح تعديل ، ولم يقر ، ففوا
وجرى تصويت على توصية اللجنة ، فلم تقبل ،
ولذلك تبقى المادة الاصلية .

السيد احمد الطراونه
لا يوجد طريقة ثانية .

دولة رئيس المجلس
طاهر بك ،

السيد طاهر حكمت
ارجو حرصا على سلامة كلام العضو ،

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

- ١ - اعد ويوب هذا المندد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني
الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر بمساعده الامين العام : السيد وايد التجداوي . ومنظمي
الضبط السادة : نذير عطيات ، نصري الشمايلة وموفق المعلاوي .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتحقيقه في المطبعة : منصور الجيلة :
السيد محمود فريقات .



مكتبة الامعة الاردنية

مجلس الوزراء

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثانية والثلاثون

المتعددة يوم الاثنين ١٥ ربيع الاول ١٣٩٩ هـ . الموافق ١٩٧٩/٢/١٢ م

(العدد ٣٢) (المجلد ١)

مجلس الوزراء

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتقادات .
- أ - كتاب اجازة مقدم من معالي المعمر السيد عبد الوهاب الجهلي .
- ب - طلب معلرة مقدم من معالي المعمر السيد عبد الله الريماوي .
- ج - طلب معلرة مقدم من المعمر السيد نائلة الرشيدان .
- د - طلب معلرة مقدم من معالي المعمر الدكتور محمد احمد ربيع .
- هـ - طلب معلرة مقدم من معالي المعمر الدكتور محمد احمد ربيع .

مكتبة الامعة الاردنية

صفحة

٣ - أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ١٣٧٤/١٠/٣/٢٣٠ المؤرخ في ١٩٧٩/١/٣١ المتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع انتاج البوتاس بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من أجل إحالته الى اللجنة المختصة .

احيل الى
اللجنة المالية

ب- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ١٣٧٥/٥/٩٠/٩ المؤرخ في ١٩٧٩/١/٣١ المتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الاسمدة الفوسفاتية بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من أجل إحالته الى اللجنة المختصة .

احيل الى
اللجنة المالية

٤ - الاقتراحات الواردة :

أ - الاقتراح رقم (١٩) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٨ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور عيسى القسوس بموضوع تكوين مؤسسة للدواجن وأخرى للخضار للسيطرة على الانتاج بأقل الاكلاف والتسويق داخلياً وخارجياً .

احيل الى
اللجنة الزراعية

ب- الاقتراح رقم (٢٠) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٣١ المقدم من عضو المجلس معالي السيد كمال الدجاني بشأن تحويل الموظفين على حساب مخصصات الوكالة بأحكام الفقرة (ك) من القانون المعدل لقانون القواعد المدني لسنة ١٩٧٥ .

احيل الى
اللجنة القانونية

ج- الاقتراح رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سليمان اركيمه بشأن اعادة النظر في اسعار الملاجيات واذا لزم الأمر دعمها من الحكومة .

احيل الى
الحكومة

د - الاقتراح رقم (٢٢) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٦ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهر بشأن تكوين مجلسين الخدميات مشتركة بضم بلدية النخيلة وبعض المجالس القروية التابعة لمنطقة النخيلة .

احيل الى
الحكومة

صفحة

هـ - الاقتراح رقم (٢٣) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٦ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد جمال ابو بكر من أجل حفر بئر ارتوازي في قرى عارضه وعياد .

احيل الى
الحكومة

و - الاقتراح رقم (٢٤) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٦ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد حماد المعايطة بشأن ائارة قرى ، موميا ، سكا ، سمرا ، البندلية والبقيع بالكهرياء .

احيل الى
الحكومة

٥ - مقررات اللجنة الاجتماعية والتربوية :

أ - قرار اللجنة الاجتماعية والتربوية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٣ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٩ .

مؤجل

٦ - استكمال البحث بقرار اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية والمالية :
أ - قرار رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٨ بشأن مشروع قانون اعمار العاصمة لسنة ١٩٧٩ اعتباراً من المادة (١٨) .

١٤

١٤

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

٢٨

لجنة صحتة الأصل

اليها من المجلس من الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة والنظر في المعاهدات والاتفاقات الدولية وفي اللوائح القانونية المختصة بهذا واتصور يمضي على اللجنة القانونية او اللجنة المالية

السيد رئيس المجلس
طاهر بك

السيد طاهر حكمت

أؤيد رأي معالي وصلي باشا في ان هذه الاتفاقية هي اتفاقية دولية ويجب ان تعرض على اللجنة الخارجية وليس على اللجنة المالية

السيد رئيس المجلس

عبد الله اخو ارشيد

السيد عبد الله اخو ارشيد
يا سيدي اترح ان تحال على اللجنة القانونية ولجنة الشؤون الخارجية

السيد رئيس المجلس

عبد المجيد بك الشريدة

السيد عبد المجيد الشريدة

ارضى ان تحال على اللجنة القانونية ولجنة الشؤون الخارجية

السيد رئيس المجلس

معالي احمد بك الطراونة

السيد احمد الطراونة

في اعراف اتفقنا عليها على انه كل ما مر علينا اتفاقية بهذا الشكل كنا نحيلها الى اللجنة المالية . والسبب ان هذا قرض . وهذا القرض هو الذي يؤثر مرفقه على مدى قبولنا او عدم قبولنا من الناحية المالية ومن ناحية الجدوى التي اخذ لها هذا القرض ، فهو اقرب الى اللجنة المالية من اي لجنة اخرى ، ليست القضية قضية سياسة ، لو كان سياسة لما وصل اليها هذا القرض لانه كان مجلس الوزراء يقره من عنده نحن الان جاعنا هذا لكي نقر بموجب احكام الدستور هذا القرض بما اذا كان فيه مصلحة للبلد من الناحية المالية ام لا ، وهذا من صلاحيات اللجنة المالية

السيد رئيس المجلس

السيد وداد بولص

السيدة وداد بولص

شكرا دولة الرئيس ، صدق ان بحثنا اجتماع سابق من اتفاقية الاونيك وهي دولية اكثر من الكويت والكويت من العالم العربي . ولناشدة شركة البوليس لم تحال الى اللجنة الخارجية بل المالية



السيد رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

سيدي ، كون المجلس قد بحث في وقت سابق في هذا الموضوع واحاله الى اللجنة



القانونية ، لا يعني اننا بعد ان طلبنا التمس نقطة بوجودة في النظام ان نتجاهل هذا النص ، ان اي اتفاقية نتج صندوق دولي عربي كان لم يبق البنوك الدولية او غيرها يعني هاي شيكل معين الاشكال عمل سياسي وهذا العمل لا بد ان يعاد لتعييه الى لجنة الشؤون الخارجية . ابيبة اتفاقية معها كانت عبارة عن ارقام اقتصادية لها مدلول سياسي . والنا كانت الاتفاقيات التي امامنا بالذات لا يترتب عليها مدلول سياسي واضح ، الا انه قد يعرض علينا في مستقبل الامم اتفاقيات قد يكون لها مدلول سياسي هام وهذه تحتاج لتقييم من لجنة الشؤون الخارجية

السيد رئيس المجلس

الحاج بدير

السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس ، الحقيقة برأيي ليست هذه اتفاقية بين دولتين ، بل اتفاقية بين دولة وصندوق وهي اتفاقية مالية وتعرض على اللجنة المالية فقط

السيد رئيس المجلس

الاستاذ جودت

السيد جودت السبول

الواقع اننا لا اري ثمة مدلول سياسي لهذه الاتفاقية ، وان مدلولها مالي واقتصادي ، واننا انني على الاقتراح باحالتها الى اللجنة المالية واقترح طرحه للتصويت

السيد رئيس المجلس

جودت بك تني على الاقتراح . من يؤيد

احالتها الى اللجنة المالية

الجيبوع

موانقون

السيد رئيس المجلس

جميع المجلس ، شكرا

السادة التي بعدها

السيد الامين العام

ب - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء
الانمخ رقم ١٣٧٥/٥/٩/٩ المؤرخ ١٣٧٥/١/٣١
المضمون احالته بشروع قانون
بصدق اتفاقية قرض بشروع الاسيدة اليوسفاتية
بين الملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي
للتغذية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٧٩ التي
الجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة

السيد رئيس المجلس

هذه نفس التي احوال الى اللجنة المالية
من يوافق على ذلك

الجيبوع

موانقون

السيد الامين العام

() الاقتراحات الواردة

١ - الاقتراح رقم (١٩) المؤرخ ١٣٧٩/١/٢٨
المضمون من مجلس الوزراء
الدكتور هادي التيسوي بشروع تكوين
مؤسسة للدواجن واخرى الخضر للسيطرة على
الانتاج بمل الاكل والشوي داخلي وخارجي

لجنة العمل

اتسراح رقم (١٩)
التاريخ : ١٩٧٩/١/٢٨
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الامم
تحية وبعد ،

ارجو ان اقدم لدولتكم الاقتراح التالي
لعرضه على المجلس الوطني الاستشاري للموافقة
على احواله للجهة المختصة .
ان الاردن يعاني من أزمة تسويق الخضار
والدواجن وهي من أهم مشاريع الانتاج التي
يجيدها المزارع الاردني واصبح له خبرة واسعة
بها . ودعمتها الدولة في السنوات الأخيرة بلا
حدود محافظة على تنظيم هذا الانتاج وحماية
المستهلك والمنتج فاقترح تكوين مؤسسة للدواجن
والخضار للسيطرة على الانتاج باقل الاكلاف
والتسويق داخليا وخارجيا بحيث تصبح هذه
المشاريع رافدا تويا من روافد الاقتصاد الاردني .
واقبلوا فائق الاحترام .

الدكتور ميسو القسوس
عضو المجلس الوطني الاستشاري

١٩٧٩/١/٢٨

دولة رئيس المجلس
جودت بنك ،

السيد جميل السنبول

انا اقترح لاجبة الاقتراح احواله الى اللجنة
الزراعية لكي يحال الى الحكومة من بعد مع
توصية بدروسية .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ خليل خطيب

السيد محمد خليل خطيب
اثنى على اقتراح الاخ جودت لحواله الى
اللجنة الزراعية

دولة رئيس المجلس

ميد الجيد بك

السيد عبد الحميد الشريفة

اللجنة الزراعية في اجتماع لها وافقت على
الموضوع بشكل نهائي وتقدمت الى المجلسين
بتوصيتهم .



دولة رئيس المجلس

الاستاذ جمال ابو بكر .

السيد جمال ابو بكر

يا سيدي ما تفعل به معالي عبد المجيد بك
ما قبله المجلس في المرة الاولى على اعتبار انه
توصية من اللجنة الزراعية . ولكن كان الاقتراح
ان تبدأ اقتراحات من الاعضاء ومن لم تحال الى
اللجنة الزراعية . فلما اثنى على ان يحال الى
اللجنة الزراعية وتقدم به بتوصية الى المجلس .
فدولة رئيس المجلس

الاستاذ خليل خطيب

السيد جمال الخطيب

بالنظر لتعلق الاقتراح بالامور الزراعية
فاللجنة التي على ان يحال الى اللجنة الزراعية

دولة رئيس المجلس

شكر

على موافقة المجلس على احواله الاقتراح الى
اللجنة الزراعية

الجيد بك

مواثيق

وانني ارجو ادراج هذا الاقتراح على جدول
اعمال جلسة المجلس القادمة ليفض المجلس
الكريم ما يراه مناسبا .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

كمال الدجاني

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاة

يحال يا سيدي الى الحكومة

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على احواله الاقتراح الى
الحكومة

الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، يخيل الي ان من الافضل
لجميع الاقتراحات التي تقدم في هذا المجلس ان
تحال اولاً الى اللجان المختصة لدراستها ومن ثم
تحال الى الحكومة بعد ان تقوم اللجنة بدراسة
هذه الاقتراحات - اللجنة المختصة - ويوافق
المجلس على اقتراح اللجنة باي موضوع . ان
هذا يعطي التوصية قوة اكبر ويعطي اعضاء
المجلس فرصة اوسع للدراسة وبذلك تتجنب
الاحالة الى الحكومة دون اية دراسة علمية
معقولة لكل هذه الاقتراحات ، اذا ارسلنا
بأقتراحات كثيرة الى الحكومة دون ان تكون
مدمومة من المجلس ودون ان يحال وتحلل وتدرس
تكرر الاقتراحات وقد تضيق بها الحكومة لربما
من كثرتها ، ولذلك ارى ان يكون هناك تسويق
في اللجان للاقتراحات المتصلة باللجنة الاجتماعية
وللاقتراحات المتصلة بلجنة المرافق والخدمات
العامة واهل جزا . ان تدرس هذه الامور في
اللجان ثم بعد ذلك تعرض على المجلس فيتمتع
بعد ذلك ترسل للحكومة . ان هذا اولى وافضل
في جميع الحالات وتشكرا .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الكل يؤيد ذلك .

السيد الأمين العام

المادة التي عليها .

ب - الاقتراح رقم (٢٠) المؤرخ في
١٩٧٩/١/٢١ المقدم من عضو المجلس معالي
السيد كمال الدجاني بشأن شمول الموظفين على
حساب مخصصات الوكالة بالحكم الفقرة (ك)
من القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة
١٩٧٥ .

اتسراح رقم (٢٠)

تاريخ ١٩٧٩/١/٢١

دولة السيد رئيس المجلس الوطني الاستشاري
الاعزى - مهمل .

بعد التحية ،

كانت الحكومة الجلية قد عدلت قانون
التقاعد المدني سنة ١٩٧٥ بان اضافت لمدة
خدمة الموظف في وظيفة مصنفة طلي مدة خدمته
غير المصنفة او يعقد او بالراتب المقطوع حين
شعرت بانه ليس من العدل الا تحسب له تلك
المدة خصوصا وان هؤلاء الموظفين لم يسلمهم
الحظ حين تعيينهم بوظيفة حكومية لأول مرة
بوظيفة مصنفة بل عينوا بوظائف غير مصنفة
او يعقد او بالراتب المقطوع .

ان الحكومة الجلية قد احسنت صنعا بما
فعلت غير انها لسوء الحظ نسيت فئة اخرى
من هؤلاء الموظفين وهي الفئة التي جرى تعيينها
على حساب مخصصات الوكالة في مختلف الوزارات

ان هؤلاء ايضا لم يسلمهم الحظ حين
التعيين لأول مرة اذ لم يعينوا بوظائف مصنفة
ولكنهم كانوا موظفين حكوميين يتقاضون رواتبهم
من الخزينة وان كانت على حساب مخصصات
الوكالة وانه من العدل شمولهم بالحكم الفقرة
(ك) من القانون المعدل لقانون التقاعد المدني
سنة ١٩٧٥ بان تحسب لهم لكلا مدة خدمتهم
اسوة بغيرهم ممن عملوا في وظائف غير مصنفة
او يعقد او بالراتب المقطوع .

دولة رئيس المجلس
ما رأي الاخوة الاعضاء باقتراح معالي
الرئيس ؟

سليمان بك .
السيد سليمان القضاء

بصرف النظر عن هذا الاقتراح ، من حيث
المبدأ ليست كل الاقتراحات جديرة بالبحث من
الان . انا كمستشار في هذا المجلس اقترح فتح
طريق ، ولذلك يحال الى الحكومة وهي تقدر
كل اقتراح بقدره . قد يكون الاقتراح اساس
لوضع تشريع وهذا ممكن . ولكن ليس كل
اقتراح يحال الى اللجنة .

دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك الطراونة
السيد احمد الطراونة

المبدأ مستند من رأي هذا المجلس الكريم
عندما وضع النظام الداخلي المادة (٧١) كل
اقتراح لاحد الاعضاء يجب ان يقدم كتابة الى
رئاسة المجلس ويلحجه الرئيس على المجلس في
اول جلسة لاحالته الى اللجنة المختصة
او اتخاذ ما يراه مناسباً كان واضحاً في ذهن
المجلس الكريم ان هناك اقتراحات قد تحال راساً
الى المرجع المختص واقتراحات بسيطة لا تحتاج
ان تشغل فيها المجلس او تشغل اللجان ولذلك
وضع الى الجهة المختصة ، وهناك من الاقتراحات
ما يستدعي الدراسة قبل ارماله الى الحكومة
كالاقتراحات بتعديل القوانين او الاجور التي لها
صفة تشريعية او اهمية اكثر من ان تكون مجرد
اقتراح ، لذلك ارى انه لا يمتنع على المجلس ان
يحل بعض الاقتراحات ولكن في هذا الموضوع
بالذات ارى انه تعديل الى قانون او تطبيق على
قانون ان يحال الى اللجنة القانونية لدراسته ،
فان لم يرد في القانون ما يغطي هذه الناحية
تقدم الى المجلس الكريم التواصي التي تراها
مناسبة وعندئذ يرفع الى الحكومة .

دولة رئيس المجلس
سليمان بك .

السيد طاهر حكمت
ما رأيكم في اقتراح السيد احمد بك بان
يحال هذا الاقتراح الى اللجنة القانونية .

السيد عبد الرؤوف الروابدة
قانون التقاعد المدني قانون مالي - والصياغة
القانونية يرد بحثها مؤخراً . ولم يصل الى
صيغة تشريع . وهذا الاقتراح اقتراح مالي .
دولة رئيس المجلس

ان يبدأ الشيء تشريع يضاف الى تشريع
معمول به ، ولا يمتنع على الحكومة ان تحضر
اللجنة وتبدي رأياً في الموضوع .
معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونة
قانون التقاعد للجنة القانونية . وهنا البحث
ليس بحث مقدار ما يأخذه من الناحية المالية انما
البحث من حيث المبدأ . هل يدخلوا هؤلاء في
قانون التقاعد ام لا يدخلوا ؟ فهو الى اللجنة
القانونية اقرب منه الى اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس
سليمان بك .

معالي وزير الداخلية
يا سيدي اعتقد للجنة المالية ، الذي الان
نبحثه .

السيد سليمان عسار

هل سياسة الدولة ان تستوعب هؤلاء
الاشخاص ام لا . اولا نرى امكانيات الدولة
وبعد ذلك نصيغ الصياغة القانونية اذا اقر . اما
بقر ويأخذ تشريع خطوة بسلطة كثير .
دولة رئيس المجلس

هو ان يأخذ تشريع الا اذا درسته اللجنة
وعرضته على مجلس والحكومة ابدت رأيها
ثم اقره كتشريع ، وهو مجرد توصية .
معالي الاخ وزير المالية .

معالي وزير المالية
السيد محمد الدياس

على الرغم انني اجبت في وقت سابق على
هذا الموضوع فاني مستعد ان احضر مع اللجنة .

دولة رئيس المجلس

الان هل يوافق المجلس على اجالته
الى اللجنة القانونية ؟
الجميع موافق .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .
السيد الامين العلم



ج - الاقتراح رقم (٢١) المؤرخ في
١٩٧٩/٢/١ المقدم من عضو المجلس سعادة
السيد سليمان اريفة بشأن اعادة النظر في
اسعار العلاجات واذا لزم الامر دعمها من
قبل الحكومة .

للتقترح رقم (٢١)
التاريخ : ١٩٧٩/٢/١

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الامم

ارجو التفصيل بعرض اقتراحي التالي على
المجلس الموقر الهواقفة عليه واحالته للحكومة .
الاقتراح

من الملاحظ ان اثمان العلاجات قد ارتفعت في
الآونة الاخيرة ارتقاعاً أصبح المواطن لا يستطيع
ان يشتري العلاج الضروري له فاني اقترح
ان يعاد النظر في اسعار العلاجات واذا لزم الامر
دعمها من قبل الحكومة لانها لا تقل اهمية من
الواد التي تدعمها الحكومة .

واقبلوا مائق الاحترام ،

عضو المجلس
سليمان اريفة

دولة رئيس المجلس

نحن بصدد هذا الاقتراح الذي على الجدول
السيد سليمان اريفة

السيد سليمان اريفة

يا سيدي اننا اقتراحنا ملحقاً بالطلب الاجابة
عليه من الحكومة لا اعرف يجيب رئيس الوزراء
او احد الوزراء كلهم من الحكومة ، لانه هذه
قضية هم المواطنين . ولانه هذا المخطط موجود
في ارض اريفة . وهذا العلاج الموجود في هضابنا
يتباع بتغير اقل في البلاد حركات متواصلة .

لجنة صيد السمك

دولة رئيس المجلس

السيد أمين شعيم



السيد أمين شعيم

سيدي الرئيس ، موضوع أسعار الدواء وتأهين احتياجات البلد من الدواء ، هذا الموضوع من القضايا الأساسية والهامة ، وأجد ان سي اقتراح الزميل مناسبة طيبة لان يعرف المجلس جميع الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع ، ولذلك نسواء اخترنا ان نحيل هذا الموضوع الى اللجنة الاجتماعية او الى الحكومة ان المجلس صاحب حق في ان يطلع على كل الحقيقة وان يعطي اتجاهه الاساسي الذي يمكن ان تبني عليه سياسة في هذا البلد . وبخلاف ذلك فان الاناويل والكلام غير المسؤولين شائع في البلد على كحل نطاق ويجب ان يقف عند هذه وان تعرف طريق هذا البلد في هذا الموضوع الى اين يتجه وكيف .

دولة رئيس المجلس

امام هذه الحقائق التي طرحها امين شعيم والاخوان ايتها الحكومة ام يحال

الى اللجنة وتدرسه اللجنة والحكومة واي عضو يريد ان يقدم شيء .

سلمان بك .
السيد سلمان القضاء

يا سيدي ما دينا في المجلس نحب ان نطلع على وجهة نظر الحكومة ومعرفة الحقائق حول هذا الموضوع فيحال الاقتراح الى الحكومة ووزير الصحة يجيب عليه .
دولة رئيس المجلس

احمد بك .

السيد احمد الطراونة

الحقيقة انه كلنا واضح في اذهاننا انه وزارة الصحة ليست بعيدة عن هذا الموضوع واننا درسناه وان لديها الفكرة الواضحة عن هذا الموضوع بالنسبة للاسعار . الاقتراح الذي قدمه الاخ سلمان يطلب الى الحكومة معالجة الاسعار ، وهذه المعلومات متوفرة عند الحكومة انا من رأي ان يرسل الى الحكومة والصورة واضحة لدى وزارة الصحة ، تجيب المجلس ، اما ان الاسعار مناسبة ، او انها اتخذت لها الترتيب الذي تراه مناسباً ، حالته الى اللجنة لا اقدر انه فيه ضرورة لانه الصورة واضحة عند الحكومة .

دولة رئيس المجلس

علي بك .

السيد علي التيشير

بالرجوع الى المادة (١٤) من النظام يجب حالته الى لجنة الشؤون الاجتماعية ومن ثم رعه الى الحكومة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور تسوس

الدكتور عيسى التسوس
موضوع الادوية بحث عدة مرات في وزارة الصحة وفي قطاعات خاضعة ايضاً ، ولذلك اقتراح حالته الى الحكومة اولا وتعلم اذلاء وجهة النظر

دولة رئيس المجلس

يحال الى الحكومة هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام

هـ - الاقتراح رقم (٢٢) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٦ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد جمال ابو بكر من اجل حفر بئر ارتوازي في قرية عارضة وعباد .

اقتراح رقم (٢٣)

تاريخ : ١٩٧٩/٢/٦ .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانضم . ارجو التفضل بعرض اقتراحي التالي على المجلس الكريم في اول جلسة . حتى اذا ما وافق المجلس الكريم . تكريم بالحالة الى الحكومة المؤقتة للدراسة والتنفيذ . نظراً للحاجة الملحة التي يعانيها المواطنون في قرية عارضة وعباد بحافطة الهلواء من نقص كبير في مياه الشرب . وحيث ان الماء هو عنصر هام لكل كائن حي .

فانني اقترح : ضرورة حفر بئر ارتوازي . من اجل تلبي حاجة هذه القرى بمياه الشرب والتي يربوا عدد سكان هذه المنطقة بحدود خمسة عشر الف نسمة .

واقبلوا مائق الاحترام .

جمال ابو بكر

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس

يحال الى الحكومة .

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام

و - الاقتراح رقم ٢٤ المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٦ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد حماد المياطة بشأن اقامة بئر ارتوازي في قرية عارضة وعباد .

الحكومة عندئذ يناقش في المجلس . اما حالته على اللجنة الان لا مبرر له .

دولة رئيس المجلس

عبد الله اخو ارشيدة

السيد عبد الله اخو ارشيدة

على الرغم ان المادة (١٤) تعطي الحق للجنة الاجتماعية لدراسة الاقتراح ، الا انني اؤيد رأي الدكتور جمال الشاعر بحالته الى الحكومة .

دولة رئيس المجلس

اذن من يؤيد حالته الى الحكومة راساً ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس

كل المجلس ، شكراً .

السادة القى تليه ،

السيد الامين العام

د - الاقتراح رقم (٢٢) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٦ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير بشأن تكوين مجلس خدمات مشترك يضم بلدية التفرقة وبعض المجالس القروية التابعة لمنطقة التفرقة .

اقتراح رقم (٢٢)

تاريخ : ١٩٧٩/٢/٦

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانضم .

ارجو دولتكم التكرم بالموافقة على عرض اقتراحي التالي على المجلس الكريم للتفضل

بالموافقة عليه واحالته الى الحكومة المؤقتة .

الاقتراح :

اقترح تكوين مجلس خدمات مشترك يضم بلدية التفرقة

مجلس قروي البصيلة

مجلس قروي ام بطية

مجلس قروي ذهينة الدهان

برئاسة مجير ناحية الموير ، وذلك لخدمة

المواطنين وايجاد مشاريع مشتركة حيث هذه

المجالس تضم عشرة قري ومهولة بالسكان

وبالمناسبة الحاجة الى الخدمات الاساسية

واقبلوا مائق الاحترام .

عيسى التسوس

بركات الزهير

لجنة صنية المجلس

اقتراح رقم ٢٤
تاريخ: ١٩٧٩/٢/٦

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانم
ارجو التكرم بعرض اقتراحي المبين بادناه
على المجلس الكريم للتفضل باتقراره واحاطته
للحكومة الرشيدة .
مقبها اصدق التحيات .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
حماد المعاينة

١ - لم يرد في خطة عمل سلطة الكهرباء
في محافظة الكرك وللبرحة الثانية انارة القرى
القريبة من مدينة الكرك بالكهرباء وهي قسرى
نوميا - سكا - سيرا - البديلية - البقيع
علما بان لهذه القرى مجالس قروية ولها مخططات
ميكيلة وهي بامس الحاجة لانارتها بالكهرباء
اسوة بقرى المحافظة الاخرى .

دولة رئيس المجلس
ايضا يحال هذا الاقتراح الى الحكومة هل
يوافق المجلس عليه .
الجميع
مؤاتسون .

دولة رئيس المجلس
والان نريد بنقالي الدكتور خليل السالم
لاكمال مشروع اغتار الماشية وتقديمه على مشروع
قانون الصحة العامة .
السيد الامين العام
٦١ استكمال البحث بقرار اللجنة المشتركة
في اللجنين القانونية والمالية .
١ - قرار رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٨
بشان مشروع قانون اعمار العاصمة لبيئة ١٩٧٩
اعتبارا من المادة (١٨) .

دولة رئيس المجلس
وصل المجلس الى المادة (٢١) من مشروع
قانون الحكة والسكة (٢٠) فقلت .



المقرر

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، فيما يتعلق بالمادة (٢١) كان
النص الذي ورد من الحكومة ما يلي :
المادة (٢١) - على الزعيم مما ورد في اي
تشريع اخر تعتبر المؤسسة الخلفه الواقعي
والقانوني لامة العاصمة فيما يتعلق بالمعارات
التي استملكها او ضملكها لامة مشروع يقرر
مجلس الامانة تنفيذه ضمن طريق المؤسسة ولا
يؤثر ذلك على صحة الاستهلاك او اجراءاته
او نتائج . وفي اجتماع اللجنة المشتركة رات
اللجنة ان تقدم لهذه المادة بنص مختلف يحقق
الهدف المرجو منه . والنص الجديد ما يلي :
المادة (٢١) - ليس في هذا القانون
يؤثر على صحة استهلاك اجرة الامانة اي خلاف
او اعلنت عن رغبتها في الاستهلاك قبل لثاني هذا
القانون . واذا كانت طيلة المؤسسة اي مشروع من
مشاريعها التي تتولى بها بمقتضى هذا القانون .

استهلاكه قبل نفاذ هذا القانون - وان تستعمل
هذه الارض او هذا العقار لمشروع ذي منفعة عامة
لانه اذا بدأنا باخذها للمنفعة العامة ثم انتهينا بها
للمنفعة الخاصة فاحكام الدستور هنا تكون قد
انتهكت ، ولذلك اقدم اقتراحي هذا لان يكون
المشروع الذي تؤخذ له الارض التي استهلك
بالاصل هو مشروع للنفع العام حتى يبقى حكم
الدستور قائم .

دولة رئيس المجلس
علي بك .



السيد علي البشير

انا اريد ما ذهب اليه الاخ ابو هشام حيث ان
الدستور قال لا يجوز نزع ملكية افراد الا للنفع
العام . فالامانة عندما استولت هذه المعارات
استعملتها للنفع العام . ولكنها عندما تريد ان
تحويلها الى المؤسسة وهذه المؤسسة لا يوجد في
قانونها ان تكون للنفع العام ، بل هي تصبح بهذا
الاجراء موجه للنفع العام . فالحاكم الاداري يستعمل
والمرجع في قانون الاستهلاك قال : اذا استهلك
مشروع بوجه معين للنفع العام وارادت الحكومة ان

على ان نظرة ثالثة لا بد ان تتقدم
للمجلس الكريم بنص ثالث يحقق الهدف المرجو من
هذه المدة وهو للحيلولة دون ان يكون هناك مجال
للاعتراض على تحويل ملكية الارض من الامانة
الى المؤسسة : والنص الذي اخرج وهو موزع على
الاخوان ما يلي :
المادة (١٨) - لا يجوز لاي شخص ولاي
سبب من الاسباب الطعن امام اي جهة ادارية
او قضائية في صحة تحويل ملكية اي عقار من
الامة الى المؤسسة اذا كانت الامانة قد استهلكه
او باشرت باجراءات استهلاكه قبل نفاذ هذا
القانون ولا تسبق دعوى الشفعة او الاولوية لمسي
ملكية المعارات التي تحول من الامانة الى المؤسسة

وارى اذا وافق دولة الرئيس على ان تكون
هذه المادة الاخرى هي المادة التي تكون في هذه
الرحلة موضع نظر المجلس لانها تخدم غرض ان يتم
التحويل ، تحويل الملكية من الامانة الى المؤسسة
دون ان تكون هناك اية عقبة قانونية .

دولة رئيس المجلس

حتى يصل النص للاعضاء ،
معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونه

ياسيدي النص الاخير الذي قرأه معالي المقرر
مناسب ، ولكن هناك نقطة لكي لا يتعارض هذا
النص مع الدستور ، عندما تنتقل الارض من امانة
العاصمة الى المؤسسة يجب ان تستخدمها المؤسسة
للمنفعة العامة ، لانه اذا بدأ العمل بالمنفعة عامة يجب
ان ينتهي بالمنفعة عامة . اذا بقيت المادة بهذا الشكل
فهناك مخالفة للدستور وهناك الشكوك في
المستقبل للامانة والمؤسسة لان الامانة في
الدستور انه لا يجوز ان يتصرف اي منها عن طريق
الاستهلاك الا بموجب احكام الدستور ، اي ان يكون
للمنفعة العامة . بل لو فرضنا ان امانة العاصمة قد
استولت قطعة ارض ، عندما استولت كانت
للمنفعة العامة على الاساس في اعطائها جسر
الاستهلاك وضور قرار مجلس الوزراء ، ثم اذا
جاءت وحولتها الى شخص او الى المؤسسة فليأت
غير النفع العام على هذا مخالفة لاحكام الدستور .
لذلك اقترحت ان يكون : بعد نفاذ باجراءات

لنقطة صبه المصل

نفره لوجه آخر ذي طابع للنفع العام ، هذا القانون نص على أن مجلس الوزراء هو صاحب الصلاحية في تغيير وجه النفع العام لهذا المشروع لوجه آخر أي أن قانون الاستهلاك نص أيضا على تغيير وجه النفع العام وجعله لمجلس الوزراء ، فلا يجوز بأي شكل من الاشكال أن تأتي الامانة وأن تستهلك قطعة أرض أو أي مشروع من أي مرد لغايات النفع العام وتعطيه إلى مؤسسة ربما يكون هناك لنفع النفع العام ، وعليه اقترح تعديل المادة (٤) من أهداف المؤسسة ونقول الخدمات العامة أو الخدمات ذات النفع العام .

دولة رئيس المجلس

أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

أريد أن أعطيكم النص القانوني وهو : بعد كلية قبل نفاذ هذا القانون — شريطة أن يكون المشروع الذي تتيحه المؤسسة ذا نفع عام — بعد كلية قبل نفاذ هذا القانون . عندها تستقيم المادة .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك ،

السيد سلمان القضاء

يبدو أن الاخوان ينظرون إلى هذه المؤسسة على أنها مؤسسة خاصة وهذه المؤسسة مؤسسة عامة وأنها تهدف إلى النفع العام وهو أمر المأمور ، ولذلك أنا أؤيد النص المطروح في المادة (١٨) . ولا خوف من قضية النفع العام على النفع العام لأن هذه أمور مقررة .

دولة رئيس المجلس

شليق بك ،

السيد شليق الزوايد

أنا أؤيد النص الذي تفضل به معالي الدكتور خليل ، لأنه إذا أضفنا كلمة النفع العام نرجع إلى المادة (٤) الأولية ، والتي نلينا فيها صفة النفع العام وتركناها مثل أي مؤسسة عامة وتستطيع أن تعمل بما ينمى القطاع الخاص بهدف الخيرية ، فلا أضفنا كلمة النفع العام لهذه المادة نجعلها المادة (٤) الأولية .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

أنا أؤيد الاقتراح الذي تفضل به معالي أحد الطراونة وذلك لأن نزع الملكية أصلا عن طريق الاستهلاك لا يجوز إلا في سبيل النفع العام ، فإذا اجزنا لهذه المؤسسة وهي مؤسسة ذات صفة عامة مؤسسة عامة ، فإذا سمحنا لهذه المؤسسة أن تقيم على الأرض المنزوعة ملكيتها أن تقيم عليها مشروعا ذا صفة خاصة وليس للنفع العام . لذا يسلب المواطن حقه في الانتفاع في أرضه التي كان يمكن أن يقيم عليها فندقا ويعطي هذا الحق المؤسسة تقيم عليها فندقا ؟ لذلك لا بد من إيراد هذا القيد على المؤسسة ، القيد الذي تقتضيه المؤسسة لأن عدم الطعن المشار إليه في المادة (١٨) المقترحة يجب أن ينحصر فقط في المشاريع ذات النفع العام وليست المشاريع المطلقة . أما أن تستهلك المؤسسة أرضا وتقيم عليها بئرا . أي نفع عام في هذا المشروع ؟

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

يخيل إلى دولة الرئيس أن من الضروري أن تعود للمادة (٤) ، المادة (٤) مشاريع المؤسسة كان هناك صفة أن تكون مرتبطة بالخدمات البلدية العامة ، ولكن رغبة المجلس أقرت غير ذلك ، على أساس أن هذه المؤسسة يجب أن تكون أيضا لها صفة الأراضي التي ستقيم عليها المؤسسة مشروعات ذات صلتين أو ذات مستثمرين ، المصلح الأول هو الاستهلاك وهو يعني تحويل ملكية أراضي الامانة إلى المؤسسة . وهذه الأراضي استهلك لا غرض النفع العام ، وهذه الأراضي سمحنا للمؤسسة أن تستهلكها عن طريق الفراء من السوق وبالاتجار بالرائحة وبالاتفاق بين البائع والشاري . هذه الأراضي يخيل لي أن المجلس قصد أن تكون المؤسسة حرة في استئجار هذه الأراضي كما تشاء ولا غرض تجارتي لأنها تملك لها البنايات العالية ، أي أننا سمحنا أمام المؤسسة ببناء

السيد عبد المجيد الشريدة

إن أهداف غاية الاستهلاك أن تستثمر حتى بعد نفاذ هذا القانون . ولا نستطيع أن نؤيد إرادة العاصية من الاستهلاك للمصالح العامة فقد يكون استهلاكها اليوم قد لا يكون لأعطائها للمؤسسة لكن بعد مدة قد نجد أن المؤسسة خير منفذ لهذا المشروع لذلك التعديل الذي جاءت فيه اللجنة هو يمتنع الامانة من حقوق استهلاك أي عقار ولا أعرف إذا كانت الامانة تتنازل عن هذه الغاية أم لا .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ أخو الرشيد

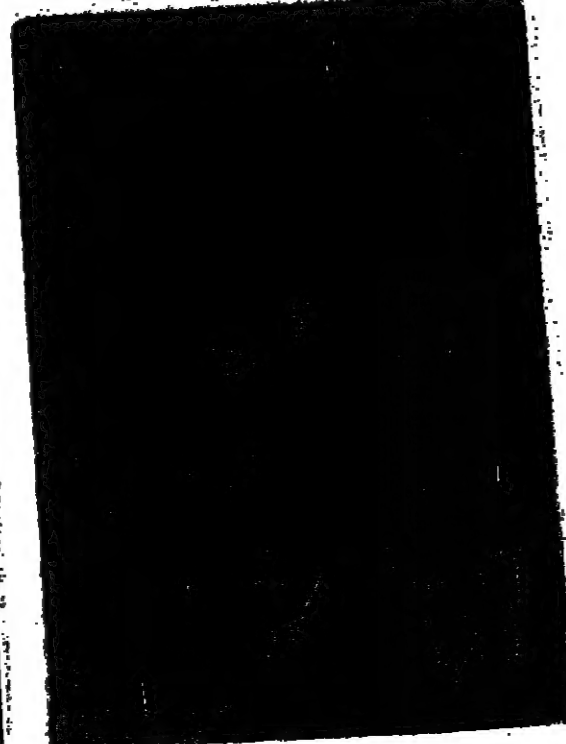


السيد عبد الله أبو الرشيد : أنا أؤيد نص المادة (٤) ، لأننا إذا أضفنا كلمة النفع العام نرجع إلى المادة (٤) الأولية ، والتي نلينا فيها صفة النفع العام وتركناها مثل أي مؤسسة عامة وتستطيع أن تعمل بما ينمى القطاع الخاص بهدف الخيرية ، فلا أضفنا كلمة النفع العام لهذه المادة نجعلها المادة (٤) الأولية .

التجارة والشراء كأي شخص طبيعي أو معنوي آخر . فيها يتعلق بالقيود الذي أشار إليه الأخ أبو هشام إذا أردنا أن نحمي هذا التحويل من الطعن حماية نهائية لا تقبل أي شك ولا يعاد بها إلى الدستور ، فخل من الأفضل أن نخيف لهذه الأراضي التي استهلك لا غرض النفع العام عند تحويلها أن ينص أن هذا التحويل وأن الاستخدام سيكون لا غرض النفع العام ، إذا عدنا للمادة (٣) أو المادة (٤) يصبح عندئذ كل مشروع ستقوم به المؤسسة معناه أن يكون ذا نفع عام أنا أؤيد هذا الإجراء من أوله ، إنما رأيت أن رغبة المجلس غير ذلك ، فيمكن أن يكون التمتع على شراء الأرض — تعاقدا بين شاري وبتاع ، وبالإسعار الرائجة ، التغطية الثانية التي أحب أن أشير لها ، أن هذا التحويل يتصل بالأراضي التي تم استهلاكها أو أعلن أبو هشام بإجراءات استهلاكها من الحكومة ، بعد هذا لا يجوز الاستهلاك لا غرض المؤسسة هذا هو المفهوم ، ولذلك نحن هنا نحب أن نقول دون اقلية دعاوي على المؤسسة ، بمخالفة شريطة أن يكون المشروع الذي تتيحه المؤسسة ذا نفع عام لا تضر في هذه الناحية بشيء .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك الشريدة ،



تلكه لجهة الاصل

اجراءات استهلاكها قبل نفاذ هذا القانون لا تسع فيها دعوى الشفعة الا اذا كانت مخصصة للنفع العام .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

اعود واقول انه اذا وضعنا هذا القيد السذي لا ضرورة له سنفرغ القانون من المادة (٤) ، لذلك لا ضرورة لهذا القيد ، وهذا النص كاف وشاف وما دام اخذنا بالمادة (٤) يجب ان تسجم مع المادة (١٨) ، ولذلك اقترح ابقاء المادة (١٨) كما جاءت من اللجنة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جودت .

السيد جودت السبول

ان تحرير المؤسسة من القيود التي تسد تمنع حركتها التجارية المتوقعة ، احيانا لا يجوز ان يمنع الاحتراز الذي يهدف الى منع الاستهلاك الا لغايات النفع العام ، ولذلك فانني مع القيد الذي اقترح بهذا الشأن .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

لا علاقة لهذه المادة بالمادة (٤) تطعا ولا تعود للباية (٤) ولا يؤثر عليها والسبب ان المادة (٤) نصت على اهداف المؤسسة .
شواء كانت هذه الاهداف للنفع العام ام للنفعة تجارية ، هنا جاء قيد خاص ، لا علاقة له بالاهداف ، هذا القيد يتعلق بالاراضي التي تملكها امانة العاصمة بطريق الاستهلاك او اعلنت من استهلاكها لكي تحسن هذه المقارنات فندمنا فتتقل الى هذه المؤسسة ونضعنا هذا القيد ، ولكنه لا يؤثر مطلقا على نص المادة (٤) لا من قريب ولا من بعيد . هو نص المصنوع منه انه يقيد نقطة معينة فيها المادة (٤) فكرة عامة ، الناحية الثانية هذا النص ينبغي ان يكون استهلاك يظهر في المستقبل سواء امكن قانون الاستهلاك المعمول به او المعدل

لان قانون الاستهلاك بالنسبة لهذا القانون هو قانون عام ، وهذا القانون خاص بتيده ، وحتى لو جاء قانون الاستهلاك الجديد الذي وعد دولة الرئيس بان يرسله الى المجلس لدراسته ونص على انه يجوز الطعن في هذا القانون ولهذه الغاية بالذات لا يجوز الطعن . فنكون هنا قد اعدنا امانة العاصمة واعدنا المؤسسة ، ومنعنا الضرر فيها لو تعدل قانون الاستهلاك اذا لم نضع هذا القيد ، ولذلك فلان هذا القيد لا يتعارض مع المادة (٤) مطلقا وانما جاء للبحث في نقطة معينة هي كيف تنتقل الاملاك من امانة العاصمة الى هذه المؤسسة اذا كانت للنفع العام .

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المتني ،



السيدة انعام المتني

دولة الرئيس ، في رأيي انه بسن الضروري الاتفاق على الزوج الانبائية التي تريد من هذا القانون ان تحققها . لعل كان في نية الابائي الحكومة المؤقتة منحا اقرب هذا القانون انه يحق للابانة استهلاك الارض واعطائها للمؤسسة لاتاحة مشاريع تجارية عليها ، بل ان المؤسسة ان تقوم بمشاريع

لانه ما في طعن امام الجهة الادارية والطعن امام الجهة القضائية . اقترح حذف كلمة ادارية وبقاء المادة مع تعديل احمد بك .

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

انا احب ان اطعن كل الاخوان بان هذه الاضاعة هي لمصلحة المؤسسة لتيسر امورها وبسرعة ، التي لا تطول قصص الدعاوي في المحاكم وتتعطل مشاريع المؤسسة وانشاء المشروعات على القطع الثلاث والتي حكم عنها في هذا القانون انها ثلاث او اربع قطع ، فالاربعة قطع التي بدما تحول من ملكية الامانة الى ملكية المؤسسة ولاغراض الاسراع في العمل لا نريد ان يكون هناك مجال لتأجيل السبد في المشروع لانسان يتسك بالنص الدستوري ، والنص الدستوري يجب ان نحترمه جميعا يعني الدستور هو اقوى من اي قانون او قرار فاي انسان بدده يناقش في الدستور يعطل على المؤسسة عملها عبالاشارة هنا شريطة ان يكون المشروع الذي تقيمه المؤسسة ذا نفع عام هو لا يحجب وليبعد عن المؤسسة مثل هذا الدعاوي التي ستقام وتعطل المشروع . لا يؤثر على مشاريع المؤسسة بشكل عام . . وهنا يمكن الرد على الاخ سلمان بك والذي يقول باننا اخذنا قرار في المجلس وانا احترم قرار المجلس فيما يتعلق بعدم وقف الخفيات لانها كما قلت في السابق سنتصور ان امتلاك الارض سيكون من طريق الفراء ، كما ارجو من دولة الرئيس باعتبار القضية واضحة وان الهدف هنا هو حماية المؤسسة والهدف . هنا ان نتطرق ونطلق بسرعة دون ان يثار في وجهها الخبر والدعاوي فيما يتعلق بالاراضي المقرر التعاون بين الامانة والمؤسسة . فيما يتعلق بالمستقبل الحقيقة مفتوح امام المؤسسة بقرار من المجلس يعني بتصويت المجلس في الجلسة السابقة انها تعمل اي مشروع تجاري وهذا قسند الجيب الاخت . انعام بانها صارت قرار ببناء نشاط المؤسسة بشل الخفيات وبشل النشاط التجاري ولكن لها الحق ان تقوم بأعمال تجارية في بيوتها تصويت المجلس انا يحكي . ولذلك اي ان يفتح في هذه المادة مع اضافة الاقتراح .

تجارية الى جانب المشاريع ذات المصلحة العامة فاذا كانت الفكرة انه يجوز للامانة ان تستهلك ارض وتعطيها للمؤسسة وتقوم المؤسسة بدورها بالقامة مشروع تجاري بحث عليها بهذا وعلى رأي الاخوة القانونيين مخالف لروح الدستور ، وكما قال دولة الرئيس في الجلسة السابقة بان صاحب الارض الذي استهلك ارضه لا يجوز له واذا استهلك لمشروع تجاري ان يطعن في القرار باستهلاك ارضه ، واود ان اطلب دولة الرئيس ايضا من الحكومة المؤقتة ومن الممثلين من الامانة هل يجوز للامانة ان تستهلك ارض للمصلحة العامة وتعطيها للمؤسسة لاتاحة مشروع تجاري عليها ام لا . واود ان اعلق على مقرة بخصوص اراضي استهلك سابقا او البده باجراءات استهلاكها كما تفعل معالي السيد المقرر بان هذه الحالات مرتبطة بالمصلحة العامة ولايؤثر تتعلق بالمصلحة العامة .

دولة رئيس المجلس

معالي كمال بك .

السيد كمال الدجاني

نص الدستور في قانون الاستهلاك على ان يكون المشروع يحقق نفعا عاما ولقاء تمويض عادل المحذور هو ان تستهلك الامانة لغاية معينة واستغلتها لغاية اخرى يجوز لصاحب الارض اقامة دعوى لاستعادة ارضه . ورد في المادة (٧) من قانون الاستهلاك ، انه لمجلس الوزراء بناء على طلب المستهلك اذا كانت احدى الوزارات او الدوائر او المؤسسات الحكومية او البلديات ان يقرر استعمال العقار المستهلك في اي وجه اخر من وجوه النفع العام خلاف النفع العام الذي كان العقار قد استهلك من اجله . ولا يعتبر القرار الصادر بهذا الشأن قرارا بالاستهلاك فريضة ان لا يؤثر ذلك التغيير على مقدار التعويض المقرر ، يقتضي هذا النص ان يأخذ مجلس الوزراء قرارا في كل حالة تنفي فيها للاهداف . النص الذي طرحه الزميل احمد بك الطراونة نص عام ، بهذا النص العام يكون قد اوفينا الغاية من القانون . يدل ان يأخذ قرار كل مرة على حدة يكون قرار عام ويتنفس الموضوع ، ولذلك انا اؤيد اقتراح الاسحاق احمد الطراونة وبنيان الوقت اقترح حذف كلمة ادارية

لنكن فيه الاصل

السيد وليد عصفور

السيد وليد عصفور

أريد أن أسفّر في حال عدم وضع الجبلية الاحترازية في هذه الجبلية ، الا يعني هذا ان المادة المؤدية لحصيلة المواطن في الدستور انها قديمة وانها اقرب من النص الموجود هنا ؟ ماذا كانت موجودة فلا راي داجع لوضعها .

هو السؤال الاول السؤال الثاني دولة الرئيس : انا اخاف في مثل وضع هذا المادة ان لا نستطيع المؤسسة ان نقيم مشاريع مشتركة جزء منها للتعلم العام وجزء منها تجاري . ماذا جاءت على احد الابنية هي تفكر ان تصفق موقف سيارات وعلی ظهره مكاتبها ، لا يسهل الطعن في هذه الحالة على صاحب الملك ان يتولى هذا لم يعد للتعلم العام فقط بل أصبح مشترك ويسهل له الطعن في هذا الموضوع ؟ هذه الاسئلة التي اريد الاجابة عليها .

رئاسة المجلس

الدكتور موفيت

دكتور موفق الفواز

ياسيدي في اقتراحين الاول ابقيتها كما كانت
والاقتراح الثاني ، منصوص ونخلص .

قوله رئيس المجلس

عبد المجيد بك حجازي

This image shows the front cover of a book. The cover is predominantly black with a fine, grainy texture. A thin, light-colored border is visible along the edges, particularly on the left side where the spine might be. There are no titles, logos, or other markings visible on this portion of the cover.

دولة رئيس المجلس

يا سيدي المجلس تقريبا موافق على اعتبار ان الاملاك التي استملكتم قديما انتهى امرها ولكن التخوف على الاملاك التي بوشر باجراءات استملاكها قبل نفاذ هذا القانون . فلما هذا القانون قد يستغرق سنة وقد يستغرق اشهر بالتخوف في هذه الفترة ، وانا اظن حبل وسطا اذا وضعنا تاريخ معين وهو ١٩٧٩/١ هو حد لهذه الاشياء حتى لو طالت مدة ترتيب القانون ووضعه واهذ الاجراءات القانونية سنة كاملة ما عاد في تخوف ان يصير استملاكات هذه الغليات . وهذا اعتبره اقتراح لوقف التاويلات .

دولة رئيس المجلس

احمد بك .

السيد أحمد الطراونة

استئصال الاخ وليد ، هذا النص ضروري
لتنطبيق احكام الدستور ، اذ لم يرد فيها تفصيل
المقرر معاني الدكتور ستكون القضايا هي التي
تعتقل وتعترض افعال المؤسسة والتفصيل
للمشروع الى المؤسسة الى الاملة ، الناحية الفنية
تفصيل الاخ وقال اذ فيها مشروع عام تم تسليم
من هذا المشروع العام كان مشروع قضائي
ههنا يكون الاساس للمشروع العام وباني القسم
التجاري هو تابع الى المشروع العام والتابع
تابع ولا يرد في الحكم ، يكون الاصل للملكة
القائمة مثلا لو اقتنا كراج عام للسيارات ، فهذا
منفعة عامة ، لكن وضع فوق الكراج مئذ سمن
لكاتب ، وهذا يعتبر تابع الى الكراج ويعتبر منفعة
عامة ، وقبيل لذلك لو ورارة القربة والطبيب
سملكت اذ لدرسة ، هذه منفعة عامة ،
انما ينت اللان غرضين ، هذه منفعة خاصة ،
هاتين القريتين ثابتين للمعينة وللنفع الشامل
التابع تابع ولا يرد في الحكم ، ولذلك فمشروع
الاخ واية هذا غير وارد ، النص الذي اخرج
منه شذية هذه المادة ، ولا يتصور اذ كان
نسم من المشروع لحد ، فالحق ان

22

دعوة رئيس المجلس

سلمان بك .



السيد سلمان القضاء

الحقيقة التي: العام شغلة بتقديره تمهود
يجلس التورم: ونحن في هذا الفتور حيث
ان الاراضي سبكت اغيات النفع العام بمقاي
يوجد هذا الشيء: وعلى الصيلة كان القليسون
ايضا اطعما صفة النفع العام: وذلك لتعديل
الذي طرحه ابو هشام اما يد وليك ان هذا
يكثر من القضايا بعكس ما يفتضيه الان السيو
هشام: سامي جميع الاستلزمات والشيء يوفر
باستلزامها لانها لنفع العام وهذا الشيء يفيق
عليها صفة النفع العام وذلك اذا ارتنا ان هذه
المصلحة العامة التي يشارك فيها مؤسسات
عامة ان تفتي على تقديره ان لا ينعى هذا النفع
واقول: المجلس اذلا ومينما الشيء الذي طرحه
ابو هشام كتمان الاراضي: الذي يفتي الاراضي
بمصلحة عامين: حيث ان المصلحة العامة هي التي
مصلحة: وهو الذي يفتي في هذه القضية

الحاج مهدوح الصرايرة



السيد مخيم الضاربة

دولة الرئيس، المؤسسات المشتركة
في هذه المؤسسة جميعها وفوقها وثباتها وإبرار
أنها حققت لمتطلباتها إلى التمتع العام أيضا، وأنني
أفتي على الاقتراح الذي اقترحه إليه تعالى لخصفد
على التكرار في بحث يكون ما يتم على الاقتضى
الحالة ولكنها من أمانة العاصمة إلى المؤسسة
من شأنه أن يكون ذات طابع وبهذه الصفة العام
وهذا ما يتفق مع نص الدستور، واللائق، وهذا
المجلس الذي سبق وطلب تعديل قانون الاستهلاك
الحالي الذي لا يعطي لأي جهة حق الإمبراض
لدى المحاكم النظامية والإدارية في جميعه
والحال التي أفتي عليها وفيه لامة قد تقررته وإجماعه

كتاب من الأصول

دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية .



معالي السيد محمد الدباس

وزير المالية

أنا مع الأخ سلمان بأنه لا بد لحماية قطع الأراضي التي استولت والتي بوشع بإجراءات استهلاكها تيسراً على المؤسسة للبدء في أعمالها لذلك فإن النص المقترح من اللجنة نصاً مقبولاً لدينا وأرجو أن تتخذ الإجراءات للتصويت عليه .

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

دولة الرئيس ، يخل إلى أن الإجماع على حماية المؤسسة هو لهذا المقرر ، فالأخوان أحمد بك وسليمان بك ووليد بك ، كلنا متفقون على أن حماية هذا الانتقال من تعطيل الملكية والدموي ، هذه الحماية تم إضافة هذه الفقرة أو لا تنضم فنية إجتهادية ووسيلة لغاية ، لأغراض هذه

المادة اوصي الرئاسة بما يلي : - ما دام الهدف مقرر أن تستشير الحكومة محكمة التمييز وتقول لها محكمة التمييز التي هي لجنة تفسير القوانين هل لخدمة هذه القضية أو هذا الانتقال من الامانة للمؤسسة هذا النص يفتح الباب أو يغلقه لأن القانونيين اتبعونا في هذه القضية . ولذلك أقول المجلس يترك هذه الناحية لأغراض الكلام الذي سيجري بين دولة رئيس المجلس بالاشتراك مع الحكومة مع محكمة التمييز . فاية مشورة قانونية قد تصل للحماية قبلها المجلس .

دولة رئيس المجلس

ظاهر بك .

السيد ظاهر حكمت

سيدي أولاً أرجو أن أقول أن إحالة الموضوع إلى محكمة التمييز هو أمر هناك للقوانين المهمة في هذا الاتجاه . المقروض في هذا المجلس أن يقرر ما يراه مناسباً بما لديه من كمادات والمقروض بأن نتيجة هذه القوانين التي قرر أن تعرض على محكمة التمييز في قضايا ، لا أن تأخذ رأيها مسبقاً لأن هذا مخالف حتى الدستور . المحاكم تتدخل بعد أن تثار القضايا ولا تتدخل في السياسة التشريعية ، وليس هناك نص على استفتاءها ولذلك أرجو أن نقفل النقاش في هذا المجلس وأن نعود ونصوت على اقتراح معالي الأخ أحمد الطراونة لأدخل هذا القيد . والنص المقترح يحقق كل الغايات المرجوة .

دولة رئيس المجلس

الذي أقول للمجلس الكريم بعد أن توخعت الأمور والحقائق والمباني والمعاني بأن الجبيع مجمع على حماية هذه المؤسسة لغايات النفع العام وهي أمانة العاصمة . فهناك توصية واقتراح من اللجنة المشتركة وقد تلاها المقرر وأرجو أن يطرحها ويوضع التعديل عليها للتصويت ولري ماذا يجري .

السيد المقرر

- لا يجوز لأي شخص ولاي سبب من الأسباب الطعن أمام أي جهة قضائية في صحة تحويل ملكية أي عقار من الامانة إلى المؤسسة

المادة ٢٢ - باستثناء ما نص عليه في هذا القانون ، تخضع المؤسسة لقانون الشركات المعمول به .
أما اقتراح اللجنة فهو ما يلي : -

المادة (١٩) - باستثناء ما نص عليه في هذا القانون تمارس المؤسسة أعمالها كما لو كانت شركة مساهمة عامة وفق أحكام قانون الشركات المعمول به أضيفت عبارة - كما لو كانت شركة مساهمة عامة ، تعويضاً عن شطب عبارة وتكمل كشركة مساهمة عامة أي أنه ترك لها أن تمارس أعمالها كما لو كانت شركة مساهمة عامة ووفق أحكام القانون .

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على المادة كما جاءت من اللجنة .
الجببوع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

المادة التي بعدها .

السيد المقرر

المادة (٢٣) كما جاءت من الحكومة ووافقت عليها اللجنة وأصبحت (٢٠) .

المادة (٢٠) لمجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، المادة الأخيرة .

السيد المقرر

المادة (٢٤) كما جاءت من الحكومة ووافقت عليها اللجنة وأصبحت (٢٢) .

المادة (٢٢) رئيس الوزراء والوزراء يتكفلون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على المادة ١ .

الجببوع :

موافقون .

إذا كانت الامانة قد استولت ، أو باشرت بإجراءات استهلاكه قبل نفاذ هذا القانون ، ولا تسمع دعوى الشفعة أو الأولوية في ملكية العقارات التي تحول من الامانة إلى المؤسسة .

دولة رئيس المجلس

هذه توصية المجلس ، والان في اقتراح بتعديلها وهو من معالي أحمد بك الطراونة وثق عليه الأستاذ طاهر والاستاذ علي البشير نلو أبو هشام يقررون التعديل .

السيد أحمد الطراونة

بعد عبارة - قبل نفاذ هذا القانون تصادف عبارة - « شريطة أن يكون المشروع الذي تقيمه المؤسسة ذات نفع عام » .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، توصية اللجنة هي الاصل والان جاءنا التعديل . من يؤيد هذا التعديل وهو اقتراح معالي أحمد بك الطراونة ، وهو - شريطة أن يكون المشروع الذي تقيمه المؤسسة ذات نفع عام . وهو تعديل على قرار اللجنة .

عد يا عدنان بك برغم الايدي .

السيد الأمين العام

٢٥ من ٤٤ .

دولة رئيس المجلس

٢٥ من ٤٤ - مار الاقتراح

المقرر

السيد المقرر

دولة الرئيس أرجو أن أشر بأن هذا الاقتراح ليس قراراً من اللجنة . وإنما هو اقتراح من معالي الأخ أحمد بك الطراونة .

دولة رئيس المجلس

نعم .

المادة التي عليها .

السيد المقرر

المادة التالية وهي المادة (٢٢) كما جاءت من الحكومة .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس المجلس

اذن الان القانون بجموعه من يوافق عليه؟
عبد الجيد بك .

السيد عبد الجيد الشريدة

بالنسبة للمادة (٢٠) ماذا تم بشأنها ؟

دولة رئيس المجلس

المقرر بقرا المادة (٢٠)

السيد المقر

المادة (٢٠) تعمل المؤسسة بالتعاون والتشويق مع الامانة وتمطي الامانة الاولى للمؤسسة لتنفيذ وادارة اي مشروع مقبلي او صناعي او اي مشروع اخر ذي مردود مالي ترغب الامانة في تنفيذه بالتعاون مع الغير - هذه هي المادة كما جاءت من الحكومة وكما وافقت عليها اللجنة ووافق عليها المجلس .

دولة رئيس المجلس

هنا اما هذه الامانة ان تكون ملزمة يعني تعمل المؤسسة مع الامانة وتعطي لها ان يكون هذا الاصطاح ملزم للامانة او غير ملزم . فهنا - وتعطي - تعني الالتزام .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير

معالي الاخ ما حدث في النقاش حول هذا الموضوع ان الاصل ان تتساوى العروض الاخرى يعني اذا تساوت العروض من المؤسسة ومن غيرها من المؤسسات بما يخص التنفيذ والادارة - اولا - تشطب كلمة - امتلاك - اذا تساوت العروض - واذا كانت الاسعار المعروضة على الامانة متماثلة فمتنلذ تصبح المؤسسة صاحبة اولوية - ووافقت الحكومة على هذا التفسير .

دولة رئيس المجلس

عبد الجيد بك .

السيد عبد الجيد الشريدة

النص يقيد التفسير في المستقبل . فلماذا لا نضع الامور في كتابها . ونقول بكون كلمة بتعطي - وللامانة ان يعطي . والنقطة الثانية هي في حالة تساوي العروض : في عروض بطويرة وفي عروض بمتاعية . يمكن في متاعية ما يدخل فيها المؤسسة وثاني وتقدم عرضا بمتاعية ما يدخل فيها المؤسسة هذا يجب ان يوضع شرط في حالة دخول المتاعية وتساوي العروض .

دولة رئيس المجلس

معالي الاخ ، المجلس في صدد موافقته على المادة في الجلسة الماضية استعرض كل هذه الامور التي في ذهنك . وعلا قال ليس هناك الزام .

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

تعطي هنا بمعنى يجوز . الناحية الثانية ولا تعطي الامانة الاولى الا اذا كانت هناك مساواة . عندما لا تكون مساواة لما ورد النص . تعطي الامانة الاولى للمؤسسة - اي عندما تتساوى مع غيرها - للامانة - جواز - تعطي الامانة هنا - جواز - وكلية الاولى اذا تساوت مع غيرها .

دولة رئيس المجلس

تعطي ليست الزامية .

معالي المقرر

السيد المقر

اذا بنينا الجواز بما قاله الاخ عبد الجيد بك اصح - وللامانة ان تعطي . لماذا كان الاخوان يجوبوا - وللامانة ان تعطي الاولى للمؤسسة -

دولة رئيس المجلس

معالي الاخ

القضية جوارية حتى في هذا النص الذي وافق عليه المجلس الكريم وانها ليست الزامية .

السيد المقر

في التفسير وفي محاضر الجلسات ذكرت - اذا تساوت العروض - انما هل يمتنع النص التفسير وضوحا اذا قلنا - وللامانة ان تعطي او تركناها - وتعطي الامانة مع التفسير الذي حدث في الجلسة الماضية .

دولة رئيس المجلس

السيد جونت المنبولي

رغم ان النص يعطي معنى جوازي . لكن اقتراح الزميل يعطي مدلول اوضح . لماذا يفسرنا لو اجرينا تعديل - وللامانة ان تعطي -

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد محمد علي بدير

عبد الجيد بك . معالي الاخ . وللامانة ان يكون لفصل .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الروابدة

السيد عبد الرؤوف الروابدة

يا سيدي هذه الامانة مستعجل مع المؤسسة على انها احدى دوائرها وهي شريكتها وسنعمل مشاريع الامانة لها بالتزيم وليست بالمنافع كما تصد معالي الدكتور . مستعجل هذه الامور باتفاق بين الامانة والمؤسسة .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطراونة

ليس للامانة علاقة بهذه المؤسسة ولا يجوز ان تنحاز الى هذه المؤسسة على حساب المصلحة العامة انما طالما اقر المجلس ان العبارة الموجودة في هذه المادة هي جواز فلا يضر ان نضع ما اقترحه معالي الاخ عبد الجيد .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس الكريم يوافق على اضافة - وللامانة ان تعطي -

الجيد

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شفيق بك ،

السيد شفيق الزوايدة

بما اننا نراجع القانون كله اننا لي تعقيب على القانون - المادة (٤) والمادة (٢١) . نحن في المادة (٤) اطلقنا يد المؤسسة تعمل كل شيء وانما بحكم علاقتها مع الامانة يعرف الاراضي التي استملكها الامانة الاربعة التي ذكرها معالي الدكتور خليل والابنية التي ستقام عليها . الابنية التي ستقام على هذه الاراضي ٧٠٪ منها للمصلحة العامة للمصلحة الخاصة وليس للمصلحة العامة ، لماذا احنا نبتنا المؤسسة في المادة (٢١) المعدلة حاليا في التعديل الذي تفضل فيه معالي ابو هشام . فالمادة (٤) ماتت في الجلسة الماضية واريد ان نحييها . المادة (٤) حدثت المؤسسة كانها شخص قائم بذاته وليس له علاقة في المصلحة العامة نتجها ونقيدها في المادة (٢١) للمصلحة العامة هذه لنا نتايج سيلة جدا الاراضي استملكنا من عشرين سنة دون الارض استملكنا في الشايفونج ب (٧٠) الالف دينار . الدونم الان يستوي نصف مليون دينار

هذا يسمح للناس يقبوا دعاوي على المؤسسة ويأخذوا الاراضي منها . فلما اطلب اعادة النظر في الماشغلة .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك ،

السيد سلمان القضاء

انا اؤيد السيد شفيق بك في موضوع المادة (١٨) المعدلة لانه اقتراح ابو هشام خرب القانون

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

يا سيدي ارجو ان اعيد انه ليس هناك علاقة بين المادة (٤) والمادة (٢١) مطلقا . المادة (٤) مطلقا صحيح في كل انجازات او اهداف المؤسسة المادة (٢١) فقط لقضية انتقال الملكية . انما الذي تفضل به الاخ شفيق الان اذا سرنا عليه واخذنا بما قال ان (٧٠٪) مصلحة خاصة سيطر هذا القانون بجموعه . وسيطر الامانة والمؤسسة انا اقول ان الاربع قطع التي سذهب من الامانة الى المؤسسة كلها منتمية عامة لا كما قال الاخ شفيق (٧٠٪) منها منتمية خاصة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

انا امتد ان هذه المناقشة هي غير قانونية مع احترام لجميع الاخوة . المقروض بعد ان صوت على القانون مادة مادة ان يطرح بجموعه للتصويت ولا ان تستغل هذه المناقشة لهدم ما توصلنا اليه تصلييا في نقاشات طويلة ولما افترض على اي نقاش حول هذا الموضوع واري ان يطرح القانون بجموعه للتصويت .

دولة رئيس المجلس

القانون بجموعه بطروح للتصويت من يوافق عليه ؟

عد يا عدنان بك والرجاء رفع الايدي .

السيد الامين العام

٢٧ من ٤٢

دولة رئيس المجلس

٢٧ من ٤٢ . بشي القانون بجموعه وشكرا (وهذا هو القانون كما اقره المجلس بصيغته النهائية)

قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٧٩ الفصل الاول

تعريف

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٧٩) ويعمل به بعد شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة (٢) يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :
الامانة : امانة العاصمة
المؤسسة : مؤسسة اعمار العاصمة
المجلس : مجلس ادارة المؤسسة
المادة (٣) تؤسس في المملكة مؤسسة تسمى (مؤسسة اعمار العاصمة) تتبع بالمشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والاداري ، ولها بهذه الصفة ان تمارس جميع الحقوق والتصرفات المنصوص عليها في هذا القانون وان تقاضي وتقاضى وتقوم بجميع الاجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بها وان تشيىب منها في ذلك اي محام توكله لذلك الفرض .

الفصل الثاني

اهدافها واعمالها

المادة (٤) تهدف المؤسسة الى توفير وتطوير الخدمات ضمن حدود تنظيم الامانة بانشاء واملاك وإدارة المنشآت المعارية والصناعية وغيرها من المنشآت أو ما يفرع عنها .

المادة (٥) للمؤسسة تحقيقا لاهدافها ان تقوم بما يلي :-

أ - شراء الاراضي وببها بعد تنظيمها وتطويرها وتوفير الخدمات العامة لها على ان تراعى في ذلك احكام قانون تنظيم المدن وقانون تصرف الأشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة المعمول بهم .

ب - امتلاك واستئجار وتاجير وبيع واستثمار مختلف انواع الابنية والمشاريع المعارية والصناعية والمشاريع الأخرى بما في ذلك تشييد المباني كالمساكن والمكاتب والمخازن والفنادق والشقق ومواقف السيارات والأسواق التجارية .

ج - المشاركة أو المساهمة في اي شركة أو مؤسسة أو مشروع أو اعمال أخرى ذات اهداف مماثلة ويكون لها مصلحة فيها بما في ذلك المشاركة في ادارة هذه الشركات والمؤسسات والمشاريع والاعمال وتوجيهها بما يخدم مصالح المؤسسة واغراضها .

د - ان تقتصر الاموال وتفتح الحسابات لدى البنوك العاملة في المملكة .
هـ - ان تصدر اسناد القرض من الجمهور وتطرحها للاكتتاب العام بالشروط واسعار الفائدة التي يقرها المجلس بعد التشاور مع البنك المركزي الأردني وتعلى غوائد هذه الاسناد من ضريبة الدخل و - القيام بأي اعمال أخرى تخدم اهداف المؤسسة .

المادة (٦) تعمل المؤسسة على اسس تجارية سليمة وتسمى لتسديد نفقاتها والتزاماتها الأخرى من مواردها الخاصة وتحقيق الربح لمساهميها .

الفصل الثالث

رأس المال

المادة (٧) رأس مال المؤسسة المرح به (١.٥٠٠.٠٠٠) دينار مقسمة على (١٠.٥٠٠.٠٠٠) سهم قيمة كل سهم عشرة دنانير يتم الاكتتاب به بالتساوي ما بين امانة العاصمة وبنك الاسكان - وصندوق التقاعد ويتم تسديد رأس المال على دفعات حسبما يقرره المجلس .
ب - تكون الدفعة الاولى كالتالي :-

١ - يقوم كل من صندوق التقاعد وبنك الاسكان بدفع مليون دينار تسدد نقدا خلال شهر من نفاذ هذا القانون .

٢ - وتقوم امانة العاصمة بتسديد مليون دينار تسدد نقدا او مينا خلال سنة من نفاذ هذا القانون .

٣ - ويجوز لامانة العاصمة تسديد قيمة مساهمتها في رأس مال المؤسسة بمقاربات تعيد قيمتها بموافقة المؤسسين وفي حالة الخلاف على تقدير قيمة المقاربات يعين مجلس الوزراء لجنة خبراء لتقدير هذه القيمة ويكون قرار اللجنة ملزما لجميع الفرقاء سواء كان بالإكثريه أو بالإجماع .

الفصل السادس

الحسابات الختامية والارباح والاضافات

المادة (١٤) تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اول شهر كانون الثاني من كل سنة - وتنتهي في نهاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من تلك السنة باستثناء السنة المالية الاولى التي يجوز للمجلس ان يضمها الى السنة المالية التالية له .

المادة (١٥) ١ - تحتفظ المؤسسة بسجلات حسابية منظمة بطريقة اصولية .

ب - تنتخب الهيئة العلية من بين المحاسبين القانونيين مدققا لحسابات المؤسسة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .

ج - تحتفظ المؤسسة من ارباحها السنوية الاحتياطات التالية :

١ - (١٠٪) من ارباحها السنوية الصافية يخصن لحساب - الاحتياطي الاجباري .

٢ - (جزءا من الارباح السنوية الصافية لا يتجاوز (٥٪) لحساب الاحتياطي الاختياري) .

٣ - لا يجوز ان تتجاوز المبالغ المحتسمة لحساب الاحتياطات المنصوص عليها في الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة رأسمال المؤسسة .

المادة (١٦) يكون الحد الاعلى للارباح السنوية المدة للتوزيع على المساهمين الثلاثة (١٢٪) من رأس المال المدفوع وتنتفع أي ارباح تزيد على هذا الحد للامانة .

الفصل السابع

احكام ختامية

المادة (١٧) ١ - تتبع المؤسسة بالاملاءات والتسهيلات التي تتبع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

ب - يستثنى من احكام الاملاءات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ما يلي :-

١ - رسوم طوابع الواردات والطوابع البريدية .

٢ - الضريبة الانتكالية المقررة بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ وأي قانون اخر يحل محله .

٣ - الرسوم الانشائية للجامعة الأردنية .

المادة (٨) بعد التسديد الكلي لرأس المال يجوز زيادة رأس مال المؤسسة المرحبه المنصوص عليه في المادة (٧) من هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

الفصل الرابع

ادارة المؤسسة

المادة (٩) يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة يتألف من تسعة اعضاء يقوم بجميع واجبات وصلاحيات مجالس ادارة الشركات المساهمة العامة المنصوص عليه بقانون الشركات ، وله اصدار التعليمات واللوائح الضرورية لادارة المؤسسة .

المادة (١٠) يتألف المجلس من :

أ - ثلاثة اعضاء يعينهم مجلس الامانة .
ب - ثلاثة اعضاء عن كل من صندوق

التقاعد وبنك الاسكان يعينهم مجلس ادارة كل منهما ج - يكون انعقاد المجلس قانونيا اذا حضره

سبعة اعضاء على الاقل وتتخذ قراراته بالإجماع أو بأكثريه الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الجلسة .

المادة (١١) ينتخب المجلس من بين اعضائه رئيسا له ونائبا للرئيس لمدة ثلاثة سنوات .

المادة (١٢) يعين المجلس مديرا عاما للمؤسسة يتولى ادارة شؤونها وفق تعليمات يحددها المجلس .

الفصل الخامس

اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين

المادة (١٣) ١ - تتألف الهيئة العامة للمؤسسة من (٢١) عضوا يعين مجلس ادارة كل

من بنك الاسكان وصندوق التقاعد ومجلس امانة العاصمة سبعة من بين اعضائه او من كبار موظفيه

ب - تعقد الهيئة العامة للمساهمين اجتماعا عاديا خلال مدة اقصاها اربعة اشهر على انتهاء

السنة المالية للمؤسسة .
ج - يكون اجتماع الهيئة العامة العادية

وغير العادية للمؤسسة قانونيا اذا حضره ثلثا الاعضاء على الاقل وتتخذ القرارات بالإجماع أو بأكثريه الحضور .